اقتصاد

مسؤول بارز في «النفط» لـ«الوطن»:

الاختناق كان مفاجئاً ومؤقتاً وعلى المواطنين الالتزام بأخذ حاجتهم فقط

علي محمود سليمان

نفى مسؤول بارز في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» ما تم تداوله عبر بعض المواقع الالكترونية بأن مستودعات الفيول أصبحت فارغة، مؤكداً أن عمليات توريد الفيول بدأت والمادة تصل إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية وذلك بعد وصول الناقلة المحملة بالفيول إلى ميناء بانياس.

وأوضح المسؤول أنه في القريب العاجل سيكون هناك أخبار إيجابية على الأرض بالتزامن مع العمليات العسكرية لقوات الجيش العربي السوري في مناطق حقول النفط والغاز، بالإضافة إلى أن الناقلات المحملة بالمشتقات النفطية وفق العقود التي أبرمت ستبدأ الوصول في ١٥ الشهر الحالي، لافتاً إلى أننا نحتاج يومياً إلى ٤ مليارات ليرة سورية لتغطية قيمة المشتقات النفطية.

وأشار المسؤول إلى أن الاختناق الذي حدث كان مفاجئاً، وقد تم اتخاذ حلول إسعافية استثنائية حتى نقلل من حجم الاختناق الطارئ، ولولا هذه الحلول الإسعافية لكانت هناك انعكاسات جداً قاسية على الأرض، وقد بدأت الحلول بإيجاد آلية لتوريد المشتقات النفطية لسد النقص الذي حصل.

وبيّن أن خطة التوريد تكون مبنية على أساس ما يتم توقيه من عقود للتوريد، وبناء عليها يتم وضع خطة التوزيع، ولكن عندما يحدث خلل في عمليات التوريد، فحكماً ستحدث مشكلات في عمليات التوزيع، وهو ما وقع حالياً ولكنه سيكون لأيام معدودة، حيث الصعوبات لا ترتبط بالتأخير فقط، وإنما السبب الرئيسي لها يعود للحصار والعقوبات الغربية القاسية المفروضة على البلد، فأي انقطاع مفاجئ في التوريد سيكون له عامل زمني حتى ينتهي مع وضع الحلول السريعة.

ونوه بضرورة أن يلتزم الأخوة المواطنون بأخذ حاجتهم فقط من المشتقات النفطية، دون العمل على التخزين كون هذا الأمر يزيد من حدة الاختناق وخاصة أن الظرف طارئ وسيتم الخروج منه قريباً، فالاختناق من رتبة أيام وليس دائماً وهو ما يحدث للمشتقات النفطية في بعض الأوقات، ولكن لم يحدث أبداً أن وصلت لمرحلة الأزمة والانقطاع النهائي وعدم توفر المادة، كون وزارة النفط والجهات المعنية تعمل بشكل فوري على إيجاد الحلول، وكنا سابقاً قد مررنا بظروف أصعب في السنوات الماضية ومع ذلك لم يكن هناك أزمة دائمة في المشتقات النفطية.

وأكد المسؤول أنه نتيجة الظرف الطارئ الذي وقع، فقد تم وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد كي لا تتكرر الحالة التي حدثت حالياً بحيث تم ترتيب تفاصيل الخطة لعدم حدوث أي مفاجآت.

وزير الكهرباء: تحسن واقع الكهرباء في القريب العاجل

الوطن

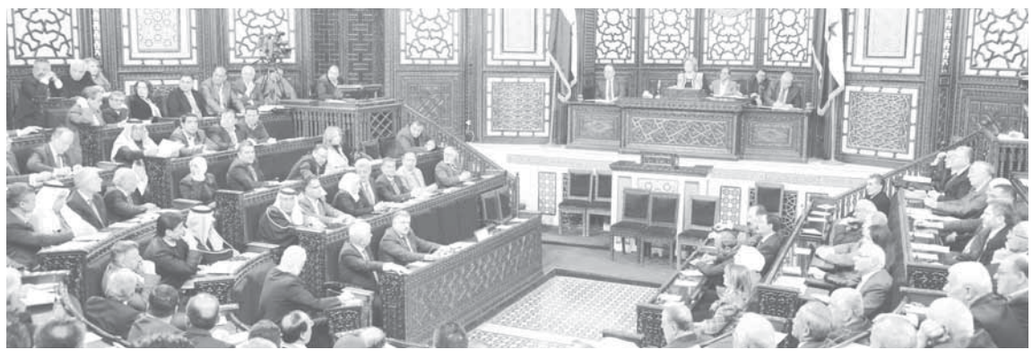

أقر مجلس الشعب في جلسته الثالثة من الدورة العادية الثالثة للدور التشريعي الثاني المنعقدة يوم أمس، مشروع القانون المتضمن تعديل أحد بنود مادة في المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ الخاص بالاستجرار غير المشروع للكهرباء وأصبح قانوناً. تم بموجبه بتخفيض تعرفة ضبط الاستجرار غير المشروع للكهرباء للأغراض المنزلية.

وفي جواب على سؤال لـ«الوطن» على هامش الجلسة، طمأن وزير الكهرباء زهير خربوطلي المواطنين بأن هناك بوادر خير لتحسين قطاع الكهرباء بعد منتصف الشهر الحالي، عبر توريد مادة الفيول «ولدينا ثقة بإعادة معمل حيان وإعادة بناء هذا المعمل وإعادة ضخ الغاز منه إلى محطات التوريد». مؤكدا أنه «خلال الفترة القريبة سيكون هناك تحسن في توافر مادة الغاز والفيول، ما ينعكس على قطاع الكهرباء. وفي القريب العاجل».

وأضاف: «نحن متفائلون بتحسن واقع الكهرباء وتقليل ساعات التقنين عند توفر الغاز والفيول» مبيناً أنه «ما قبل الأزمة كان واقع الكهرباء جيداً جداً لكن وجود الإرهاب صنع واقعاً أليماً».

وأشار خربوطلي إلى أنه من بداية الأزمة كان هناك استهداف ممنهج للنيل من البنى التحتية في سورية، وكان أبرزها استهداف مصادر الطاقة بأنواعها كافة سواء كانت مائية أو نفطية أو حتى قطاع الكهرباء، منوهاً بأنه «كان لدينا نحو ١٢ منبعاً غازياً يصب في محطات التوليد للمنظومة الكهربائية بطاقة تقدر بحوالى ٢١ مليون متر مكعب من الغاز، وكان لدينا واردات من الفيول ما قبل الأزمة تصل يومياً إلى ١٠ آلاف طن يومياً».

وأضاف: «حالياً بخصوص منابع الغاز أصبح هناك منبع واحد، لأنه تم الاعتداء على المنابع كافة بشكل عدواني لتوقيف الحالة الإنتاجية وتوقيف عمل محطات التوليد، حيث يرد حالياً إلى هذه المحطات فقط من منبع واحد، أي إن كمية الغاز انخفضت من ٢١,٣ مليون متر مكعب إلى نحو ٦ ملايين متر مكعب، كما انخفضت الكميات الواردة من الفيول من ١٠ آلاف طن يومياً إلى الحدود الدنيا بسبب العقوبات الجائرة والحرب التي شنت على سورية».

وعن قيمة الأضرار التي نتجت عن تفجير معمل غاز حيان في ريف حمص الشرقي أكد خربوطلي أنها وصلت إلى نحو مليار دولار، مشيراً إلى أن الحكومة تسعى بكل جهودها إلى توريد مادة الفيول «ولدينا ثقة بأنه سوف يتم استعادة جميع منابع الغاز».

وعن القانون الذي تم إقراره في مجلس الشعب قال: «قديماً كان احتساب قيمة الضبط على أعلى شريحة للمواطنين ومن ثم هذا يكبد المواطن أعباء مادية كبيرة اليوم وبعد إقرار التعديل سيتم احتساب قيمة الضبط على الشريحة ما قبل الأخيرة التي تقدر بـ١٠ ليرات وهي للمصلحة العامة ومصلحة المواطن».

وبالعودة إلى مشروع القانون تبين أن التعديل المذكور يتيح للجهة المعنية بالاستثمار أن تستوفى من الفاعل قيمة ما استجره من الكهرباء وفق التعرفة السارية في تاريخ تنظيم ضبط الاستجرار غير المشروع وينص التعديل على أن تكون تعرفة الاستجرار غير المشروع للأغراض المنزلية وفقاً لتعرفة الشريحة ما قبل الأخيرة الواردة في قرار التعرفة النافذة لكمية الكهرباء التي تقل عن كمية الشريحة الأخيرة، ووفقاً لتعرفة الشريحة الأخيرة لكمية الكهرباء الواقعة ضمن هذه الشريحة وعن الاستجرار غير المشروع للأغراض التجارية والصناعية والزراعية والحرفية والخدمية فإن التعرفة تكون وفق أعلى شريحة لكل غرض والبند الذي تم تعديله كان ينص على أن تكون تعرفة الاستجرار غير المشروع لكل الأغراض المنزلية والتجارية والصناعية والحرفية والزراعية والخدمية وفقاً لتعرفة أعلى شريحة لكل غرض.

إن المادة المعدلة كانت في السابق تحسب تعرفة ضبط الاستجرار غير المشروع للأغراض المنزلية وفقاً لأعلى شريحة أما حالياً فإن قيمة الضبط تكون وفقاً للشريحة ما قبل الأخيرة التي تقدر بـ١٠ ليرات سورية.

مدير عام الجمارك لـ«الوطن»:

الفساد في حدوده الدنيا في الجمارك ومشروع القانون الجديد يتضمن رفعاً للغرامات

محمد راكان مصطفى

بيّن مدير عام الجمارك فواز الأسعد لـ«الوطن» أن مشروع القانون الجديد للجمارك تضمن رفعاً لغرامات التهريب والمخالفات الجمركية كوسيلة لردع المخالفين عن ارتكاب التهريب والمخالفات الجمركية عامة.

وعن الآلية المتبعة من المديرية لمكافحة حالات الفساد في الجمارك والضابطة الجمركية بناءً على توجهات رئيس الحكومة، قال الأسعد: الفساد الإداري منظومة لا أخلاقية ناجمة عن أسباب مختلفة لا محل للبحث فيها، وهو لا يقتصر على جهاز حكومي من دون غيره مبيناً أن إدارة الجمارك تنتهج العديد من الإجراءات لمكافحته كشرح وتوضيح القوانين والأنظمة واجبة التطبيق وتفسير الغامض منها، وتحديد صلاحيات العاملين بدقة والإقلال ما أمكن من عدد التواقيع على المعاملات الجمركية.

إضافة إلى أتمتة البيانات الجمركية حيث يقوم الحاسوب تلقائياً وآلياً باحتساب الرسوم المختلفة المترتبة على إدخال البضائع إلى القطر والمعاملات الجمركية الأخرى، ومكافأة العامل المنضبط والناجح عن طريق تعويضه مادياً لتحصينه في مواجهة إغراءات الفساد الإداري، وإحالة العامل إلى الرقابة الداخلية للتحقيق في مسؤوليته عن مرور المخالفة الجمركية ومعاقبته تبعاً لدوره في ارتكابها.

وأشار إلى أنه عند ضبط أي حالة فساد يتم كف يد العامل المرتكب فوراً كإجراء احتياطي لإبعاده عن العمل ولا ينهى كف اليد إلا بعد ثبوت براءته وعدم مسؤوليته أو تنفيذ العقوبة المفروضة بحقه.

وتثبت مبالغ الغرامات المحصلة نتيجة المخالفات والقضايا الجمركية أن الفساد في حدوده الدنيا في إدارة الجمارك، وخاصة مع تطبيق الأتمتة للبيانات الجمركية واعتماد أجهزة كشف متطورة وقبابين لا تترك للعامل مجالاً واسعاً للتواطؤ مع أصحاب العلاقة في ارتكاب المخالفة لقاء المنفعة.

علماً بأن حجم الإيرادات العامة المحققة خلال عام ٢٠١٦ تجاوز ١٧٢ مليار ليرة سورية متضمناً غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب ومخالفات البيانات الجمركية، على حين وصلت في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ١٠٢ مليار ليرة.

وبلغ عدد القضايا المحققة خلال العام الماضي ٥٨٣٤ قضية، على حين بلغت قيمة الغرامات المحصلة بموجب تلك القضايا ما يزيد على ٤,٣ مليارات ليرة سورية.

وزير المالية لـ«الوطن»: تسهيل جميع إجراءات المواطنين في حلب ووضع الصرافات الآلية بالخدمة

محمد راكان مصطفى

بين وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن زيارة مديري المصارف العامة ومدير عام المؤسسة السورية للتأمين لمحافظة حلب أمس الأول تندرج ضمن الجهود الحكومية بالوقوف على واقع فروع المصارف والمؤسسة في محافظة حلب.

كما تم تأكيد ضرورة الاستماع لمطالب الصناعيين والفعاليات الاقتصادية وخاصة في ضوء الإعداد لصكوك تشريعية في مجال القروض المتعثرة والإعفاءات الضريبية وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تساهم في تنفيذ التوجه الحكومي في دعم القطاع الصناعي وعودة الإنتاج.

وأكد حمدان أنه تم التشديد بأن يتم العمل على تسهيل جميع الإجراءات الخاصة بالمواطنين ووضع الصرافات الآلية بالخدمة، إضافة إلى تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق الفروع التي ما زالت تعمل بما يعوض عن خروج بعض الفروع في بعض المصارف من الخدمة بسبب التخريب.

يشار إلى أنه وبهدف تفعيل الدورة الاقتصادية في مدينة حلب نظم عدد من المديرين العامين للمصارف العامة في سورية جولة ميدانية يوم أمس الأول على فروع المصارف وعدد من المؤسسات الاقتصادية في المدينة للاطلاع على أوضاعها.

وكان مدير عام المصرف التجاري السوري فراس سلمان أكد خلال الجولة أن الزيارة تأتي تأكيدا على الدور الاقتصادي الفعال للمصارف في جميع المجالات ونظرا لأهمية التعاون بينها وبين الفعاليات الاقتصادية بما يصب في مصلحة أهالي حلب والاستجابة لمتطلباتهم.

وفي السياق نفسه كان مدير عام المؤسسة السورية للتأمين ياسر المشعل وبمرافقة مديرين من المؤسسة بدؤوا بزيارة إلى محافظة حلب للوقوف على وضع مبنى المؤسسة في حلب وما تعرض له من أضرار ووضع الخطة اللازمة لإعادة تأهيله ووضعه في الخدمة.

الحكومة: إعادة الاقتصاد والمجتمع إلى المسار التنموي الصحيح القائم على نهج جديد

المشتقات النفطية بدأت تصل.. ومستوردات القطاع العام من إيران بلا رسوم حتى منتصف العام

الوطن

استحوذت قضايا الحاجات اليومية للمواطنين وخاصة المشتقات النفطية على نقاشات جلسة الوزراء الأسبوعية يوم أمس، إلى جانب قضايا اقتصادية إستراتيجية «لسورية ما بعد الحرب» ومسائل أخرى ذات أبعاد اجتماعية وإنسانية إضافة إلى المسائل الإجرائية الدورية.

وعلى هامش الجلسة جدد وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم التأكيد أن التوريدات النفطية بدأت تصل إلى البلاد ما ينعكس بشكل ايجابي ومباشر على واقع قطاع الطاقة بشكل عام مبيناً أن خطة التوريد التي اتخذتها الحكومة لتأمين المشتقات النفطية هي خطة آنية فورية ومستقبلية لتأمين هذه المشتقات لمرحلة زمنية وتقدر قيمة هذه العقود بمبلغ ٢٠٠ مليار ليرة سورية.

وخلال الجلسة أقر مجلس الوزراء مشروع «البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب» والبرنامج الزمني لذلك الذي يهدف إلى وضع آليات وخطط لرسم ملامح للمشهد السوري في المرحلة المقبلة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز مقومات الصمود والعيش. ويتألف البرنامج من محاور عدة تتضمن البناء المؤسسي وتحديث البنى التحتية وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة ومحور التنمية الإنسانية الذي يتضمن التكوين الاجتماعي والتربوي والتعليمي والثقافي إضافة إلى التطوير ومحور الحوار الوطني وذلك بهدف إعادة الاقتصاد والمجتمع إلى المسار التنموي الصحيح القائم على نهج جديد.

كما وافق مجلس الوزراء على قيام المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية بتنظيم معرض دمشق الدولي الصيف القادم بعد غيابه لمدة خمس سنوات ونظراً لما يمثله من حدث اقتصادي وثقافي وسياحي هام وباعتباره مؤشراً طبيعياً لعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى البلاد وبما يحققه من فرص واسعة للاطلاع وتبادل الخبرات من خلال المشاركات العربية والأجنبية والشركات المحلية.

وفي سياق متصل وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون رعاية الأطفال مجهولي النسب الذي يكفل توفير وتأمين الحماية لهذه الفئة وتأطيرها في نظام قانوني واضح محدد الغاية والهدف ومرن خلال التطبيق العملي لجهة الإجراءات والتنظيم ويحقق متطلبات الرعاية الكاملة لها وذلك انطلاقاً من واجب الحكومة بالعمل على توفير الرعاية الاجتماعية لفئات المجتمع كافة وخاصة الأطفال المجهولي النسب وحمايتهم قانونياً واجتماعياً وتوفير سبل العيش الكريمة لهم من خلال نظام متكامل متضمناً رؤية شاملة وواضحة في هذا المجال.

وحرصاً من الحكومة على متابعة تنفيذ الخطط والمشاريع المتعلقة بالواقعين الخدمي والتنموي بالمحافظات قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عرضاً حول تتبع تنفيذ ما تم إقراره من مشاريع وتوجيهات أثناء زيارة الوفد الحكومي الأخيرة إلى محافظة اللاذقية حيث تم على المستوى التنفيذي إقرار مشاريع تنموية زراعية وصناعية وحرفية صغيرة تتراوح كلفة تمويل المشروع من مليون ليرة سورية إلى ثلاثة ملايين ليرة، مشيراً إلى أن الوزارة أنجزت بالكامل دراسات مشروعات المنطقة الحرفية في القرداحة ومشفى جبلة الوطني وجسر مسكينة في جبلة وتطوير مهبط مطار الشهيد باسل الأسد الدولي وسد فاقي حسن والسدات المائية ومشروع تطوير مبقرة فديو ومشروع تنمية المرأة الريفية.

واطلع مجلس الوزراء من اللجنة الوزارية التي زارت مدينة حلب مؤخراً على نتائج الزيارة فيما يتعلق بتأهيل المدينة الصناعية وترحيل الأنقاض وتنظيف الشوارع وعودة مختلف الخدمات إلى الأحياء التي تم تحريرها من الإرهاب والإجراءات التي تم اتخاذها بهدف تذليل العقبات ومعالجة الصعوبات المتعلقة بذلك حيث بدأت الحياة تعود من جديد إلى تلك الأحياء بفضل الجهود الحكومية التي تبذل وبدأ المواطنون بترميم منازلهم وافتتاح المحال التجارية.

وتوقف المجلس عند الخطوات العملية التي قدمتها وزارة الصناعة لإعادة دوران عجلة الإنتاج من جديد في مختلف المناطق السورية حيث بدأت الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية في حماة بالإنتاج وسيتم قريباً البدء بالإنتاج في معمل الحديد بحماة.

ووافق المجلس على إعفاء مستوردات القطاع العام من الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الرسوم الجمركية والضرائب لمدة ستة أشهر بدءاً من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠١٧/٦/٣٠ وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية المترتبة على توريد حاجات قطاعي الكهرباء والاتصالات.

وحرصاً من الحكومة على دعم الوحدات الإدارية خصص مجلس الوزراء مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة سورية من الإيرادات المحلية لمصلحة محافظة ريف دمشق لدعم موازنتها المستقلة لتغطية عجوز محروقات المازوت للوحدات الإدارية وتنفيذ مشاريعها الخدمية. ووافق المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن طلبها تمديد تبرير تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ ولغاية ٢٠١٧/٧/٢٥، نظراً للظروف الحالية التي يمر بها البلد.

إعلان للترشح لعضوية مجلس إدارة بنك الشام

عملاً بتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186/1/0 تاريخ 1/6/2011 الناظم لإجراءات ومهل الترشّح لعضوية مجالس إدارة المصارف ومؤسسات التمويل الصغير، يسر مجلس إدرة بنك الشام أن يعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من يوم الخميس الواقع في 09/02/2017 على أن يغلق باب الترشح نهاية دوام يوم الخميس الواقع في 23/02/2017.

فعلى من يرغب بالترشح لعضوية مجلس إدارة بنك الشام ملئ استمارة الترشح المعتمدة بموجب تعميم مصرف سورية المركزي رقم 689/161 تاريخ 23/02/2016، مشفوعةً بالوثائق المطلوبة والمنصوص عليها في نموذج الاستمارة وتقديمها ضمن الفترة المذكورة أعلاه تحت طائلة سقوط الحق بالترشح، إلى مكتب أمانة سر مجلس الإدارة من الساعة التاسعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثالثة والنصف عصراً يومياً ما عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة لبنك الشام الكائن في دمشق – ساحة النجمة.

علماً بأن كافة الاستمارات سيتم دراستها من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت لدى البنك للتأكد من توافقها مع معايير الترشيح وفق القوانين والأنظمة النافذة، ورفع النتائج إلى مصرف سورية المركزي الذي يقوم بدوره بدراسة الترشيحات وإبلاغ البنك بالمرشحين الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة. ومن ثم تعرض أسماء المرشحين المقبولين على الهيئة العامة للمساهمين ليصار إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أصولاً وفقاً لأحكام النظام الأساسي والتشريعات النافذة.

للمزيد من الاستفسار وللحصول على نموذج استمارة الترشح، يمكن للسادة الراغبين بالترشح الاتصال بمكتب أمانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف: 33919 11 963+ تحويلة: 104 أو تحميل نموذج الاستمارة عبر الرابط الموجود في الموقع الالكتروني للبنك: www.chambank.com.

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية
+963 11 33919
www.chambank.sy
info@chambank.sy